النصر والعدالة ومستقبل خالٍ من الأسلحة النووية: إطار عمل لإنهاء الحرب الروسية ضد أوكرانيا

مركز الديمقراطية في أوروبا الشرقية - ورقة موقف رقم 1.

CEED
JUN 15, 2026

رؤية سلام مبنية على العدالة والمساءلة والأمن الدائم لأوكرانيا والعالم.

"لن تنتهي الحرب حتى تُدمر روسيا - تُنزع أسلحتها، وتُجرّد من أسلحتها النووية،

وتتفكك إلى عشرات الدول المستقلة ذات الهويات الإقليمية/الوطنية الخاصة بها."

— جميل كريم أوغلو، كاتب ومحلل ومعلق على شؤون روسيا وأوروبا الشرقية.

مرت أربع سنوات على الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022. ومرت اثنتا عشرة سنة على احتلال روسيا الأول لشبه جزيرة القرم وحرب دونباس عام 2014. مئات الآلاف من الأوكرانيين بين قتيل وجريح. مدنٌ أصبحت أطلالاً. أمةٌ ذات سيادة تعرضت لتدمير ممنهج. أرواحٌ أُزهقت.

لكن لكل حرب نهاية. السؤال الوحيد هو: كيف؟

هل ستنتهي هذه الحرب بطريقة تُكافئ العدوان والابتزاز النووي؟ أم ستنتهي الحرب بطريقة تُعيد سيادة القانون، وتُؤمّن أوروبا، وتُعزّز النظام العالمي؟

موقف مركزنا واضح: يجب أن تنتهي الحرب بانتصار عسكري أوكراني حاسم، ومحاسبة القيادة الروسية، وتحول جذري للأمن الأوروبي والعالمي. يجب أن تنتهي كما وصفها جميل كريم أوغلو، بنزع سلاح روسيا النووي وتجريدها من أسلحتها. أي نتيجة أقل من ذلك ستجعل أوكرانيا - والعالم - عرضة للتكرار.

أولًا: طبيعة الحرب

هذه ليست حربًا حدودية، بل هي حرب غزو إمبريالي روشي.

منذ عام ٢٠١٤، قامت روسيا بما يلي:

- ضمّ أراضٍ أوكرانية ذات سيادة.
- شنّ غزوًا شاملًا لأوكرانيا.
- استهداف المدنيين والبنية التحتية في أوكرانيا بشكل ممنهج.
- ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية موثقة في أوكرانيا.
- محاولة طمس الدولة والهوية الأوكرانية

إن دولةً مستعدةً لشن حرب عدوانية في القرن الحادي والعشرين، وهي ترتكب فظائع، لا تُشكل تهديدًا لجيرانها فحسب، بل تُشكل تهديدًا بنيويًا للاستقرار الإقليمي وللنظام الدولي برمته.

يُعلّمنا تاريخ القرن العشرين أن الأنظمة التوسعية لا تتوقف طواعيةً، وإنما تتوقف فقط عندما تُردع.

ثانيًا: الشرط الأول: دحر العدوان عسكريًا

الضمانات الأمنية وحدها غير كافية، ومذكرات التفاهم دون إنفاذها عديمة الجدوى. وقد أثبتت مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤ أن الضمانات الرسمية، دون ردع هيكلي، قد تفشل.

تخلّت أوكرانيا عن ثالث أكبر ترسانة نووية في العالم، بما في ذلك رؤوس حربية تكتيكية واستراتيجية، مقابل ضمانات أمنية. لكن هذه الضمانات لم تمنع الغزو.

الحقيقة المُرّة هي:

لا سبيل لضمان استقلال أوكرانيا بشكل مستدام إلا بهزيمة عسكرية حاسمة للعدوان الروشي.

وهذا يعني:

- استعادة وحدة أراضي أوكرانيا بالكامل.
- انسحاب القوات الروسية من جميع الأراضي الأوكرانية المحتلة.
- تدمير قدرة روسيا على استئناف العدوان متى شاءت.

النزاعات المجمدة ليست سلامًا، بل هي حروب مؤجلة.

الاستقرار الدائم يتطلب وضوحًا: يجب أن يُفشل العدوان فشلًا ذريعًا.

ثالثًا: المساءلة: نورمبرغ الحديثة

بعد الحرب العالمية الثانية، أرست دول الحلفاء مبدأً أعاد تشكيل

القانون الدولي: الحرب العدوانية جريمة.

لم تكتفِ محكمة نورمبرغ بمعاقبة الفظائع، بل جرّمت فعل شن الحرب نفسه.

أكدت روسيا هذا المبدأ بمشاركتها في محاكمات نورمبرغ، ولا يمكنها الآن التظاهر بأنه غير موجود.

لذا، يجب أن يشمل أي تسوية عادلة ما يلي:

- محكمة دولية لمحاكمة روسيا بتهمة العدوان.
- محاكمة المسؤولين عن تدبير وتنفيذ غزو أوكرانيا.
- المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية الموثقة في أوكرانيا.

العدالة ليست انتقامًا، بل هي ردع.

بدون مساءلة، سيكون الدرس المستفاد للقادة المستقبليين بسيطًا: إذا نجوت سياسيًا، يمكنك الإفلات من التبعات القانونية.

يجب ألا يستمر هذا الدرس.

رابعًا: التعويضات وإعادة الإعمار

عانت أوكرانيا من دمار هائل: بنية تحتية مدمرة، مدن متضررة، عائلات نازحة، وأجيال مفقودة. كما استثمر حلفاء أوكرانيا مليارات الدولارات لدعمها في الحرب. يجب تعويض الجميع.

يجب تمويل إعادة إعمار أوكرانيا بشكل كبير من خلال:

- الأصول الروسية المصادرة.
- آليات تعويضات منظمة.
- أطر إعادة إعمار دولية على غرار أوروبا ما بعد الحرب

لم يقتصر دفاع أوكرانيا على حماية نفسها فحسب، بل حمى أيضًا القارة الأوروبية وما وراءها. يجب الاعتراف بهذه التضحيات والتعويض عنها ماديًا، لا مجرد كلام. إضافة إلى ذلك، يجب تعويض الحلفاء الذين دعموا أوكرانيا بشكل كامل.

خامسًا: المساءلة النووية وبقاء مبدأ عدم الانتشار النووي

هناك قضية جوهرية لا مفر منها في صميم هذا الصراع.

لا يمكن السماح لروسيا، التي ارتكبت جريمة العدوان على أوكرانيا وهي محمية بأكبر ترسانة نووية في العالم، بالاحتفاظ بتلك الترسانة بعد هزيمتها.

لا يجوز السماح لروسيا بالاحتفاظ بترسانها النووي

إن امتلاك أوكرانيا ترسانة نووية سيقضي على مصداقية عدم الانتشار النووي العالمي.

تنازلت أوكرانيا عن أسلحتها النووية بحسن نية لروسيا بناءً على ضمانة روسية لسيادة أوكرانيا. ثم انتهكت روسيا هذه الضمانة. إذا احتفظت روسيا، بصفتها معتدية، بدرعها النووي بعد ارتكابها عدوانًا وفظائع، فسيكون الدرس للعالم واضحًا لا لبس فيه:

الأسلحة النووية هي الضمانة الحقيقية الوحيدة للسيادة.

ستكون هذه السابقة كارثية.

ستؤدي إلى:

- تطبيع الابتزاز النووي كأداة سياسية.
- تشجيع الانتشار النووي في أوروبا وآسيا.
- الضغط على أوكرانيا نفسها لإعادة النظر في إعادة التسلح النووي.
- تقويض عقود من جهود الحد من التسلح.

يجب عدم فتح هذا المسار.

لذا، يجب أن تُرسّخ أي تسوية دائمة مبدأً جديدًا للأمن الدولي:

إذا ما خلصت محكمة دولية جديدة، على غرار محاكمات نورمبرغ، اليوم إلى أن دولة نووية قد ارتكبت عدوانًا مستمرًا وجرائم حرب منهجية ضد دولة أخرى، فيجب إلزام تلك الدولة النووية المعتدية بالتخلي عن ترسانتها النووية. هذا مبدأ جديد يجب إدخاله وإنفاذه في القانون الدولي.

وكما جُرّدت ألمانيا واليابان بعد الحرب من قدراتهما العسكرية الهجومية، يجب على روسيا بعد الحرب أن تخضع لعملية نزع سلاح نووي قابلة للتحقق والتنفيذ تحت إشراف دولي. يجب تفكيك أسلحتها النووية، وتحييد أنظمة إيصالها، وإزالة قدرتها على الإكراه النووي بشكل دائم.

هذا ليس انتقامًا، بل هو وقاية هيكلية.

وهو أيضًا بداية تحوّل طال انتظاره في الفكر العالمي: لا يمكن للأسلحة النووية أن تكون بمثابة ضمانات للتوسع الإمبريالي.

إذا سُمح للدول النووية العدوانية بالاحتفاظ بترساناتها دون تغيير، فإن مبدأ عدم الانتشار النووي سينهار. وإذا أدى العدوان إلى نزع السلاح، فإن المنطق ينعكس. يتجه العالم - بحذر ولكن بجدية - نحو تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية.

إما أن تبقى الأسلحة النووية دروعًا للمعتدين، أو تصبح من مخلفات عصر مظلم.

مستقبل الأمن العالمي رهنٌ بالدرس الذي ستُستخلصه هذه الحرب.

سادسًا: إصلاح موقف روسيا

الهدف ليس تدمير روسيا كدولة، بل تفكيك عقيدة العدوان الإمبريالي الروسية.

يتطلب السلام المستدام ما يلي:

- الاعتراف الرسمي بسيادة أوكرانيا.
- التخلي عن أيديولوجية روسيا التوسعية.
- التحول الديمقراطي في روسيا.
- الاعتراف بالجرائم التاريخية، بما في ذلك الفظائع الستالينية مثل المجاعة النازية (الهولودومور).

تُبرهن ألمانيا ما بعد الحرب على أن التحول العميق ممكن. يمكن للأمم أن تتغير، لكن التحول يبدأ بالهزيمة والحقيقة.

سابعًا: تعزيز المؤسسات الديمقراطية

كشفت الحرب عن مواطن ضعف في الحوكمة العالمية.

تشمل الإصلاحات الضرورية ما يلي:

- إعادة تنشيط الأمم المتحدة.
- إعادة النظر في آليات الفيتو التي تحمي العدوان المستمر.
- تعزيز التزامات الأمن الجماعي.
- استبعاد الدول المتورطة في عدوان مستمر وجرائم حرب بشكل واضح من الأدوار الدولية المتميزة.

القانون بدون إنفاذ لا معنى له. الإنفاذ يعيد المصداقية

.ثامناً: السياق الجيوسياسي الأوسع

ستؤثر نتائج أوكرانيا على التوقعات العالمية.

إذا نجح العدوان:

- يخفض عتبة القيام بأعمال مماثلة في أماكن أخرى.
- يشجع الطموحات التوسعية على مستوى العالم.
- يضعف الردع في أوروبا وآسيا وأماكن أخرى.

إذا فشل العدوان فشلاً ذريعاً:

- يعزز السيادة الإقليمية.
- يقوي الردع.
- يرفع تكلفة طموحات التوسع الإقليمي

العالم يراقب - بما في ذلك أولئك الذين يقيمون خياراتهم الاستراتيجية.

تاسعاً: المسؤولية الديمقراطية

إنّ إعلانات التضامن غير كافية. تتطلب الاستراتيجية توافقًا بين الخطاب والموارد.

اعتمد دفاع أوكرانيا على:

- الدعم العسكري.
- الدعم المالي.
- التعاون الاستخباراتي.
- بنية تحتية تكنولوجية متطورة.

كشفت الحروب الحديثة أن التقنيات الاستراتيجية - بما في ذلك أنظمة الأقمار الصناعية وشبكات الاتصالات - قادرة على تحديد نتائج المعارك. يجب على الديمقراطيات ضمان عدم ترك البنية التحتية الحيوية في زمن الحرب في أيدي القطاع الخاص دون رقابة ديمقراطية عندما يكون البقاء الوطني على المحك.

في أوقات الصراع الوجودي، تتمتع الدول بسلطة قانونية لحماية الأصول الاستراتيجية. يجب أن تتناسب المساءلة الديمقراطية مع القوة التكنولوجية.

الرؤية ما بعد الحرب

إذا انتصرت أوكرانيا، فلن تقتصر النتيجة على إنهاء الأعمال العدائية فحسب.

بل ستعني:

- أوكرانيا ذات سيادة مندمجة في الهياكل الأمنية الأوروبية.
- حلف شمال الأطلسي (الناتو) مُعاد تنشيطه وقادر على الردع.
- أوروبا مستعدة للدفاع عن أمنها.
- تأكيد عالمي على أن الحدود لا يمكن تغييرها بالقوة.
- نظام معزز لمنع انتشار الأسلحة النووية قائم على المساءلة.

السلام المبني على العدل يدوم، والسلام المبني على الخوف ينهار.

الخلاصة: تعريف النصر

يعني انتصار أوكرانيا ما يلي:

1. استعادة وحدة أراضي أوكرانيا.

2. دحر العدوان الروشي عسكريًا.

3. محاسبة القيادة الروسية جنائيًا على الصعيد الدولي.

4. دفع تعويضات عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والفظائع والجرائم ضد الإنسانية.

5. تقديم التعويضات وإعادة الإعمار لأوكرانيا وحلفائها.

6. عودة جميع الأطفال الأوكرانيين وأسرى الحرب والمدنيين.

7. نزع السلاح النووي لروسيا بشكل قابل للتنفيذ بصفتها دولة معتدية.

8. إصلاح هيكلي للأمن الأوروبي والعالمي، بما في ذلك فرض قيود على القوات العسكرية الروسية.

9. التزام روسيا باتفاقيات السلام الدولية السابقة الموقعة والتي لم تلتزم بها حتى الآن.

هذا ليس تشددًا، بل هو واقعية في عالم نووي.

إذا استطاعت دولة مسلحة نوويًا أن تغزو وتدمر وترتكب جرائم، ثم تخرج من هذا الوضع دون تغيير هيكلي، فإن النظام الدولي يصبح غير قابل للاستمرار.

إذا أدى العدوان بدلاً من ذلك إلى الهزيمة والمساءلة ونزع السلاح، فقد يتجه القرن الحادي والعشرون نحو مزيد من الاستقرار.

إن انتصار أوكرانيا ليس مجرد هدف وطني، بل هو اختبار لما إذا كان القانون يكبح جماح القوة،

أو ما إذا كانت القوة تتغلب على القانون.

لن يحكم التاريخ على هذه اللحظة بأقوالنا، بل سيحكم عليها بأفعالنا وبنية السلام الذي يليها.

ويجب أن يضمن هذا السلام فشل العدوان، وسيادته، وعدم تحول الإكراه النووي إلى درع للغزو مرة أخرى.